وعبر الله سبحانه وتعالى بلها في الحسنات لانتفاعها بها
وبعليها في السيات لان العبد يتضرر بذلك وكذا عبر بالكسب
في السيات لان لها ضربا من المعالجة والتكليف بخلاف الحسنات
فقول الشيخ لو لم يكن واحد املزوم لزم ان لا يوجد الخ لازم
بيان الملازمة هو قول الشيخ للزوم عجزه حينيذ واعلم ان
الشيخ حذف الوسايط وجعلها في بيان الملازمة فنقول فيها
لو لم يكن واحد املزوم ثبت التعدد لازم بيان الملازمة ه
لاستحالة ارتفاع النقيضين الاستثنايية لكن ثبوت التعدد
محال بيان الاستثنايية لو ثبت التعدد ملزوم للزم التمانع
لازم بيان الملازمة لعموم قدرة كل واحد منهما الاستثنايية
لكن ثبوت التمانع محال بيان الاستثنايية لو ثبت التمانع ملزوما
للزم عجز احدهما لازم بيان الملازمة استحالة اثر واحد بين
موثرين الاستثنايية لكن عجز احدهما مع كون الاخر قادرا ه
محال بيان الاستثنايية لو عجز احدهما ملزوم للزم عجز الاخر
بيان الملازمة انعقاد المماثلة بينهما الاستثنايية لكن عجز
الاله عن الجوهر الفرد محال بيان الاستثنايية لو عجز عن الجوهر
الفرد ملزوم للزم العجز عن المراد بيان الملازمة لعدم الفرق بين
ممكن وممكن الاستثنايية لكن العجز عن الجميع محال بيان
الاستثنايية لو عجز عن الجميع ملزوم لانتفي العالم بيان
الملازمة لان العاجز لا يوجد شيا ولا يفتقر اليه شي الاستثنايية
لكن نفي العالم مع وجودها محال بيان الاستثنايية المشاهدة
فاذا بطل الملازم الخ بطل ملزومه الذي نفي الوحدانية واذا
بطل الملزوم وجب ان يكون الاله واحدا في ذاته وصفاته

وهو

وهو المطلوب ولو هنا دخلت على تعيين فتصيرهما اثباتين
بعد الاستثنايية فيقال في لو حرف وجوب لوجوب اي وجب
ثبوت الوحدانية لوجود العالم والضروب الاربعة لانتج فعين
التالي الذي هو نفي العالم لاينتج عين المقدم الذي هو نفي
الوحدانية وعين المقدم ينتج عين التالي الذي هو نفي ه
العوالم ونقيض التالي الذي هو ثبوت العوالم ينتج نقيض المقدم
الذي هو ثبوت الوحدانية ونقيض المقدم الذي هو ثبوت
الوحدانية لاينتج نقيض التالي الذي هو ثبوت العوالم وان
شيت تركيبه اقترانيا قلت الاله موجد للعوالم صغري وكل موجد
للعوالم فهو واحد كبري صحة الصغري برهان الوجود وصحة
الكبري هو قول الشيخ لو لم يكن واحد اينتج الاله واحد واما
برهان اتصافه تعالى بالقدرة والعلم والحياة فلانه لو انتفى شي
من هذه لما وجد شي من الحوادث المطلوب وجوب اتصافه
تعالى بهذه الصفات الاربع ودليل ذلك ماذكره المولف وقد
اي بملزوم ولازم وبيان الملازمة وحذف الاستثنايية وبيا
لوضوح الكل بيان ذلك انه لو انتفت القدرة لكان عاجزا ه
والعاجز لا يتاتي منه الفعل فلا يوجد وان انتفت الارادة انتفى
ترجيح احد طرفي الممكن على الاخر فلا يوجد وان انتفى العلم ه
استحال القصد الى المجهول وان انتفى القصد انتفى الايجاد
وان انتفت الحياة انتفت هذه الصفة فينتفي الفعل لان الحياة
شرط فيها فظهر من هذا ان وجود الفعل يتوقف على اتصاف
الفاعل لهذه الاربع لان تاثير القدرة موقوف على تاثير
الارادة وتاثيرها على وفق العلم ولا يصح الاتصاف بها الا

والارادة صح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)